الفصل السابع

مستويات التصالح المجتمعي في السودان

طالما يقول الفرنسيون: «لا سعادة فوق حطام إنسان آخر»، والإسبانيون: «لـذة الإنتقام لا تدوم سوى لحظة، أما الرضى الذي يوفره العفو فيدوم إلى الأبد».

على ضوء هذا، سوف نقترح في هذا الفصل عدة مستويات للمصالحة، لتتمكن من تغطية كل مجالات عنف الدولة، مما تمكنا من تذوق طعم سعادة الحياة.

وضح لنا في الفصل الخامس أن المصالحات في الدول الإفريقية التي أوردنا أمثلتها قد كانت بشكل أساسي بين طرفين . ففي جنوب إفريقيا كانت بين إثنيتي البيض الأقلية وغالبية السود. في المغرب بين السلطة الحاكمة القائمة والشعب المغربي. أما في رواندا فكانت بين قبيلتي الهوتو والتوتسي. لكن الأمر المشهود له بالجدارة والإنجاز العظيم هو أن المصالحات السلمية التي تمت في الدول المذكورة قد أنتجت سلاماً واستقراراً سياسياً وطنياً في تلك الدول. لذلك لا مفر للسودان الذي يمر بظروف أمنية وسياسية أسوأ ممن ذكرناها، أن يسلك نفس نهج المصالحة الفاضلة. ليس فقط أن نهتدي بالعبر المفيدة من تلك الدول، بل لأنه يجب أن تكون لنا قناعة راسخة بأن الحروبات لن تنتج غير الدمار للطرفين، والعنصرية لن تنتج غير الغبن الغليظ وسط المجتمعات العرقية، وفرض الهوية الآحادية لن ينتج غير الفرقة والشتات.

السودان الذي شهد أنواع متعددة من عنف الدولة، كما أوردناها في الفصل الثالث، يحتاج إلى مستويات عديدة للمصالحة، لينتج عنها ميثاق وطني يلزم جميع القوميات السودانية بالإعتراف بأنهم جميعاً سودانيون في هويتهم القومية. وبالتالي يلزم هذا الميثاق المتفق عليه، كل المجتمعات أن ينبذوا كل أنواع الصراعات الإثنية والقبلية، على رأسها العنصرية، ولاحقاً يجب أن يكون هذا الميثاق جزءً من مادة التربية الوطنية لتدرس في المدارس السودانية.

بناءً على ما تقدم من تفصيل لعنف الدولة المتشعب في السودان، بالضرورة أن تحتوي المصالحة المجتمعية في السودان على المستويات التالية:

(أ) أولى هذه المستويات هي بين المنظومة السياسية السودانية، وكذا للمجتمع على كامل نطاق البلد، إذ يجب أن يستغل كل وسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات التربوية لهذا الغرض. منذ نشأتها من قبل الاستقلال وبين عموم

شعوب السودان. إذ نلاحظ أن المنظومة السياسية المعاصرة، قد نشأت من كنف مؤتمر الخريجين، وكان غالبية أفراده من مواليد مدينة أم درمان، إذ شكلت نسبتهم للعدد الكلي بحوالي ٥٣٪من أصل ٢٤٣ عضواً، أما العاصمة القومية – أم درمان والخرطوم والخرطوم بحري وتوتي – فقد شكلت بنسبة ٦٩٪، تلي العاصمة القومية في المرتبة الثانية، كلاً من الجزيرة والشمالية بنسبة ١٣٪ لكل منهما، يليهما الشرق وكردفان بنسبة ١.٧٪ لكل منهما، وفي الذيل جاء دارفور بعضو واحد فقط، من مواليد الضعين(١). وهذا يدل على أن نسبة ٩٥٪ من عضوية مؤتمر الخريجين، تنحدر من الوسط الشمالي للبلاد، لذلك من البديهي لأبناء البيئة الاجتماعية والجغرافية الواحدة أن يكون توجههم السياسي متقارب إن لم يكن موحداً. فقد اهتموا بالمسائل الوطنية الكبرى والتي تتمثل في نظرهم، مشكلة مياه النيل، دار الثقافة، أن يتولى الأزهر إدارة المعهد العلمي بأم درمان وتشجيع الجمعيات الخيرية والمعاهد الدينية المصرية للعمل في جنوب السودان(٢). هكذا تبلورت همومهم السياسية، فلم نجد لهم نشاط فعلي لتوسيع دائرة التعليم الحديث خاصة في الأقاليم الغربية والجنوبية للبلاد، أو نشاط وطني يهدف إلى خلق أمة واحدة من شتات القوميات التي أدخلها الاستعمار داخل حظيرة الدولة السودانية الحديثة. لذلك جاء تأثيرهم بالحراك السياسي الخارجي على هذا الأساس – مصر والعروبة والإسلام – وبالتالي تم إهمال تام للإرث التاريخي الداخلي للممالك والسلطنات القديمة التي تكونت منها الدولة السودانية الحديثة. لذلك الضرورة تقتضي أن يكون هناك تصالح بين المنظومة السياسية السودانية القائمة على الآحادية الإسلاموعروبية وبين التعددية الإثنية

(١) الدكتور/ المعتصم أحمد الحاج، (الخرطوم: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ٢٠٠٩م).

(٢) البروفسور/ محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠م – ١٩٦٩م. (بيروت، دار الجيل الطبعة الثانية ١٩٨٧م).

والدينية، ليتلاشى كليهما، وينتج بديلهما منظومة سياسية واحدة هي السودانيوية، التي من شأنها أن تعمل من أجل الدولة السودانية، مقتضية بأية نظرية سياسية كانت يمينية أم يسارية أم مابينهما، إذ يجب أن تكون هذه النظرية خلاصة الإرث التاريخي السوداني، تحمل في طياتها روح التنمية والتطور في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

(ب) المستوى الثاني هو الأحزاب السياسية جمعاء – بلا إستثناء وبالأخص العقائدية – وبين عموم الشعب السوداني. فالأحزاب السياسية بما فيها الحديثة، هي بدورها فشلت في الخروج من المنظومة السياسية التقليدية الموروثة منذ الاستقلال، وفشلت أيضاً في أن تأتي ببرامج سياسي يخاطب التعدد الإثني والجهوي وتعدد سبل كسب العيش في السودان، أي الأنشطة الاقتصادية المختلفة. إجمالاً، فشلت الأحزاب السياسية في السعي لخلق قومية سودانية موحدة. لذلك ليس فقط على هذه الأحزاب واجب الإعتذار للشعب السوداني، بل عليها التخلي عن برامجها السياسية الموصمة بالإقصائية المدمرة، وتبديلها ببرامج سياسي وطني يخاطب البيئة السودانية الشاملة، عندما يتم ذلك، سينتج عنه المصالحة بين هذه الأحزاب وبين الشعب السوداني. الملاحظ في هذا المقام، أن الشعب السوداني قد سحب ثقته من الأحزاب، بل يكاد يكون قد تخلى عن مناصرتها كليةً، لذا مثل هذا الشكل من التمرد الشعبي، من شأنه أن ينبه الأحزاب الحالية من مراجعة برامجها السياسية، وإن لم تفعل ذلك، فثمة أحزاب جديدة قد تنشأ فتسحب البساط من تحت الأحزاب القديمة.

(ج) المستوى الثالث هو إبرام مصالحة مجتمعية بين الأقاليم المختلفة، على سبيل المثال، بين الإقليم الشمالي وإقليم دارفور، إذ نلاحظ إطلاق عبارات شائعة للتمييز بين المجموعتين. فالشماليون ينعتون أهل دارفور «بالغرابة» وهي صفة

المقصود بها التعبير عن الإستعلاء الثقافي والعرقي، بينما أهل دارفور ينعتون أهل الشمالية «بالجلابة»، أحد وجوه هذا النعت، هو أنهم أناس ينهبون ثروات الآخرين (بفهلوة) التجارة. هذه النعوت تقود بالتأكيد إلى عدم الثقة بين الطرفين، وبالتالي صعوبة التعامل مع بعضهما. وفي مثال آخر نلاحظ نعوت أهل وسط السودان لأهل جنوب السودان «بالجنقي» وهم بذلك يبطنون في دواخلهم النبذ بـ«الألقاب»، في الجانب الآخر نجد أن أهل جنوب السودان ينعتون أهل وسط السودان والشماليين عموماً «بالمندوكورو»، وهو وصف نشأ كوصف للون بشرة الحلفاويين – مقارنة بلونهم، أي الجنوبيين – الذين كانوا يعملون في البواخر النيلية في الجنوب، إذ كانوا يتحدثون بلغة غير العربية وغير الإنجليزية، وبالتالي صار هذا النعت، لدى الشعوب الجنوبية، يطلق على كل شخص ذو لون أسمر غير أبيض، يذكر عموماً أن الجنوبيين ومعهم أهل غرب السودان من غير العرب، يشمئذون من لون البشرة البيضاء إعتقاداً منهم أنه مصاب بمرض البرص. مرة أخرى هذه النعوت من شأنها مواصلة الجفاء بين الأطراف. فالمصالحة تقام على أساس قبول الآخر كما هو، وذلك من منطلق استحالة تغيير لون بشرة الإنسان الطبيعي.

(د) المستوى الرابع هو المصالحات القبلية، وكما ذكرنا سابقاً أن عموم غرب السودان، هو من المناطق الذي يشهد له بكثرة الحرويات القبلية الدامية، لذلك بالضرورة أن تتم مصالحات قبلية مستدامة بين القبائل المتناحرة فيما بينها، على سبيل المثال، بين قبيلتي الكبابيش والحَمَر في شمال كردفان، وقبيلتي الرزيقات والمعاليا في جنوب دارفور. الشاهد في الأمر أن كل من القبيلتين المذكورتين هنا، هما جارتين جغرافياً بل عربيتين إثنيًا، فالطبيعة الجغرافية والاجتماعية جامعهما فلا يعقل أن يظلا متناحرين. فالفقد في الأرواح والخسارة في المال سيطال كلاهما دون فرز لأحد.

(هـ) المستوى الخامس هو المصالحة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وأصدق مثال لذلك هو أن تتم مصالحة حقيقية في دارفور بين «التجمع العربي» –

مجموعة ٢٧ قبيلة عربية – والقبائل الغير عربية. «التجمع العربي» هو منظومة سياسية خلقتها المركز لتنفيذ سياسة «فرق تسد» ومنذ نشأتها في أواسط ثمانينات القرن الماضي لم يهدأ دارفور من الحروبات، بل توقفت كل مشاريع التنمية فتضرر جراء ذلك الجميع – العرب وغير العرب. وبالتالي أصبح من أولويات الهدف الاستراتيجي لأهل دارفور، هو السعي الجاد إلى المصالحة فيما بين القبائل، اليوم قبل غدٍ.

(و) المستوى السادس هو المصالحة بين الجبهة القومية الإسلامية وبين عموم شعوب السودان.

في أمر المصالحة مع الجبهة القومية الإسلامية، لا بد أن نوضح ثلاثة نقاط أساسية هي:

(١) يجب أن تتعرض القيادة العليا للجبهة القومية الإسلامية المخطط لعنف الدولة في السودان، وكذا القيادات المنفذة، للمساءلة القانونية في الجرائم الجنائية التي نفذوها في حق الأبرياء، كما يجب مصادرة ممتلكات الدولة التي نهبوها.

(٢) تأميم مؤسسات الدولة التي خصصوها لصالح عضوية التنظيم أو لصالح الحزب.

(٣) محاكمة شعبية لتنظيم الجبهة القومية الإسلامية، بحيث يمنع هذا التنظيم من ممارسة العمل السياسي والتنظيمي المدني – تحت أي مسمى كانت طالما الفكر الديني هو نفسه – لمدى عشرة إلى عشرين (١٠ – ٢٠) سنة، مع التأكد التام لإخلاء الفكر الإسلامي السياسي في العمل العام عندما تنتهي مدة العقوبة.

خلاصة الأمر، هو أن جروح الصراعات المجتمعية القائمة على العنصرية والإقصائية، وجروح الصراعات القبلية الدامية، وجروح الإعتداءات الجنسية والإغتصابات، وجروح التعذيب والإعتقالات التعسفية، وجروح التشريد والنزوح

واللجوء الإجباري. بل إجمالاً جروح عنف الدولة الجسدية والنفسية في السودان، جد عميقة، وإبراء هذه الجروح يحتاج إلى تقييم صحيح، وتفهم عقلاني، وعزيمة قوية.

آخر القول، إنه قد ثبت بالدليل القاطع عند متابعة تاريخ نشأة الدولة السودانية، أن بناءها لم يكتمل بعد، لأنها قامت على أسس حملت معها بذور التشتت، لذلك بدأت في التفكك الفعلي والإنهيار التام. وحتى نمنعها من الإنهيار الكلي، ونعمل في نفس الوقت على بنائها بأسس سليمة معافاة من كل الأمراض السياسية، علينا بالضرورة أن نتفاعل بصدق وعزيمة وطنية مع أربعة مراحل ضرورية لتأسيس دولة السودان المعافى وهي:

(١) التحقيق مباشرة – بعد سقوط نظام الجبهة القومية الإسلامية - في أسباب إنهيار الدولة وفي عنف الدولة. ويتطلب أمر السودان أن يكون هناك في المقام الأول تحقيقات قانونية شفافة، حتى يتعرف الشعب السوداني بأجمعه على حجم المأساة، ومن ثمّ التعامل السليم معها.

(٢) المصالحة المجتمعية – أثناء الفترة الإنتقالية - التي تقودنا إلى التعايش السلمي. وقد أوردنا ماهيتها وآلية تحقيقها وفوائدها بالتفصيل في الفصل السادس.

(٣) التعاقد الاجتماعي الذي نتعهد فيه بكيفية إدارة دولتنا. راجع كتاب «دولة التعاقد الاجتماعي في السودان: ليست خياراً بل ضرورة» ٢٠١٥م لمؤلفه أبكر محمد أبو البشر.

(٤)- الدستور الذي يفسر عهودنا بالقانون. هذا الدستور يقوم على بنود التعاقد الاجتماعي الذي يجب أن يعرض على الإستفتاء الشعبي ليصبح دستور الشعب وليس دستور الحكومات الإستبدادية.